يمنع نشره أو توزيعه، بشكل كامل أو جزئي، تحت نطاق أي سلطة قضائية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة حيث قد يؤدي ذلك إلى خرق القوانين أو الأنظمة السارية تحت نطاق تلك السلطة القضائية

اندماج بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال لإنشاء مجموعة مصرفية قوية ستسهم بشكل فاعل في دفع عجلة نمو الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

- الاندماج يجعل المجموعة المصرفية الجديدة ثالث أكبر مؤسسة مصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بأصول إجمالية تبلغ قيمتها 420 مليار درهم إماراتي (114 مليار دولار أمريكي)[1]
- ثاني أكبر مقدّم لخدمات تمويل الأفراد في الإمارات العربية المتحدة من حيث حجم الأصول، بحصة سوقية تبلغ 21% من مجمل قروض الأفراد[2]
- منصة قوية للصيرفة الإسلامية؛ ستشكّل المجموعة المصرفية الجديدة ثالث أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة[2]
- سيسهم الاندماج في تحقيق قيمة مضافة للمساهمين من خلال عملية التكامل
- ستتمتّع المجموعة المصرفية الجديدة بمحفظة متنوّعة من المنتجات والعملاء وباقة متميّزة من الخدمات
- تمتلك حكومة أبوظبي نسبة 60.2% في المجموعة المصرفية الجديدة من خلال مجلس أبوظبي للاستثمار
- سيثمر الاندماج عن إنشاء بنك أكبر وأقوى وأكثر مرونة، يتمتّع بالإمكانات اللازمة لمواجهة التغيرات في متطلبات الجهات التنظيمية

لمزيد من المعلومات حول الصفقة المقترحة، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني beyondambition.com

أبوظبي، 29 يناير 2019: من المنتظر أن يشهد القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة ولادة مجموعة مصرفية جديدة تتمتّع بإمكانات قوية ونطاق واسع بعد اتفاق بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني على اندماج المؤسستين المصرفيتين، ومن ثم استحواذ الكيان المدمج الجديد على مصرف الهلال.

وتخضع الصفقة، التي أوصى مجلسا إدارة بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بالإجماع للمساهمين بالموافقة عليها، لموافقات الجهات التنظيمية والمساهمين، والتي من المتوقع الحصول عليها في الأسابيع المقبلة.

وستحمل المجموعة المصرفية الجديدة هوية بنك أبوظبي التجاري، وسوف تواصل الاستفادة من الدعم المؤسسي القوي من خلال ملكية حكومة أبوظبي من خلال مجلس أبوظبي للاستثمار. وسيحتفظ مصرف الهلال باسمه وعلامته التجارية الحاليين وسيزاول نشاطه كوحدة منفصلة للخدمات المصرفية الإسلامية ضمن المجموعة الجديدة.

وسيعزّز بنك أبوظبي التجاري مكانته كثالث أكبر مؤسسة مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وسيصبح خامس أكبر مؤسسة مصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي، بأصول إجمالية تبلغ قيمتها 420 مليار درهم إماراتي (114 مليار دولار أمريكي). ومن المتوقع أن يبلغ حجم قاعدة العملاء لدى البنك الجديد حوالي مليون عميل وأن يتبلغ حجم حصته السوقية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما في 30 سبتمبر 2018:

---

[1] بيانات الشركة كما في 30 سبتمبر 2018. تم استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركات المندمجة في البيانات المالية الأولية المفترضة لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال

[2] **المصدر**: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وبيانات الشركة كما في 30 سبتمبر 2018

- نسبة 15% من مجمل محفظة الأصول[2]
- نسبة 21% من مجمل قروض العملاء من الأفراد[2]
- ونسبة 16% من مجمل محفظة الودائع المصرفية[2].

وستسهم الصفقة في إنشاء منصة مثالية لدعم نمو أنشطة البنك في قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بشقيها التقليدي والإسلامي. وسيتمثّل الهدف الاستراتيجي للبنك الجديد في زيادة حصته السوقية من خلال إعطاء الأولوية للتميّز في خدمة العملاء، ومواصلة الابتكار في تطوير منتجاته وخدماته وتحديداً تلك التي يقدّمها عبر القنوات المصرفية الرقمية.

وسيهدف البنك الجديد إلى الاستفادة من حجم أعماله الكبير في تعزيز قدرته على تمويل ودعم الأعمال والمساهمة في دفع عجلة النمو والتنوّع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى الاستثمار في الموارد والكفاءات البشرية والتقنية والبنية التحتية.

هيكلية الصفقة

ستتمّ الصفقة المقترحة بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني من خلال عملية اندماج قانوني.

وسيتم بمقتضى الاندماج بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني إصدار أسهم جديدة في بنك أبوظبي التجاري لصالح مساهمي بنك الاتحاد الوطني بمعدل 0.5966 سهماً في بنك أبوظبي التجاري مقابل كل سهم كانوا يمتلكونه في بنك الاتحاد الوطني، أي ما مجموعه 1,641,546,697 سهماً جديداً سيتم إصدارها لصالح مساهمي بنك الاتحاد الوطني. ويقدّم معدل تبادل الأسهم علاوةً لمساهمي بنك الاتحاد الوطني بنسبة 0.6% بناءً على أسعار إقفال الأسهم في آخر يوم للتداول (28 يناير 2019)، كما يوفّر علاوةً بنسبة 13.7% بناءً على متوسّط أسعار الأسهم قبل الإعلان عن الصفقة في السوق[3].

وفي يوم دخول الصفقة حيّز التنفيذ، سيتم شطب إدراج أسهم بنك الاتحاد الوطني في سوق أبوظبي للأوراق المالية، بينما سيحتفظ البنك المدمج بالتسجيلات القانونية الخاصة ببنك أبوظبي التجاري.

سيقوم الكيان الناتج عن اندماج بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بالاستحواذ على مصرف الهلال مقابل 1 مليار درهم إماراتي، وذلك عبر إصدار أدوات مالية قابلة للتحويل الإلزامي، يمكن تحويلها إلى ما يصل إلى 117,647,058 سهم في بنك أبوظبي التجاري لصالح مجلس أبوظبي للاستثمار بعد اكتمال عملية الاندماج القانوني.

وسوف تواصل البنوك الثلاثة مزاولة الأعمال بشكل مستقل، إلى أن يدخل الاندماج حيّز التنفيذ، والمتوقّع في النصف الأول من عام 2019. ويخضع الاندماج للحصول على كافة موافقات المساهمين والجهات التنظيمية اللازمة، بما في ذلك مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتتطلّب الصفقة اعتمادها بنسبة لا تقل عن 75% من قيمة الأسهم المطروحة في اجتماعات الجمعية العمومية، بالنصاب الكامل، لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني.

وعقب اكتمال صفقة الاندماج بين بنك أبوظبي التجاري بنك الاتحاد الوطني، واستحواذ الكيان المدمج على مصرف الهلال، ستبلغ حصّة حكومة أبوظبي، من خلال مجلس أبوظبي للاستثمار، نسبة 60.2% من أسهم البنك المدمج، فيما ستبلغ حصّة المساهمين الآخرين في بنك أبوظبي التجاري نسبة 28.0%، والمساهمين الآخرين في بنك الاتحاد الوطني نسبة 11.8%.

وسيتولّى السيد عيسى محمد السويدي منصب رئيس مجلس إدارة المجموعة المصرفية الجديدة، ومعالي محمد ظاعن الهاملي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة، بينما سيتولّى السيد علاء عريقات منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة

[3]كما في 2 سبتمبر 2018، تم تعديلها بناءً على زيادة سعر سهم بنك أبوظبي التجاري منذ الإعلان عن الصفقة المحتملة في السوق

المصرفية الجديدة. وسيقوم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في البنك المدمج بإسناد المناصب الجديدة فور دخول الصفقة حيّز التنفيذ.

وفي هذه المناسبة، صرح السيد عيسى محمد السويدي، رئيس مجلس الإدارة في بنك أبوظبي التجاري ورئيس مجلس الإدارة المُعيّن: "يمثّل هذا الاندماج صفقة بالغة الأهمية بالنسبة للاقتصاد الإماراتي، حيث ستثمر عن إنشاء مجموعة مصرفية أكبر وأقوى وأكثر مرونة، من شأنها أن تسهم بشكل كبير في دعم أهدافنا وطموحاتنا على المستوى الوطني. كما تسهم في تعزيز القطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتمكينه من أداء دور فاعل في دعم مسيرة النمو والازدهار المستمرة التي تشهدها الدولة والمساهمة في إرساء الأسس اللازمة لبناء اقتصاد متنوّع فيها، مترابط بشكل متين وحيوي مع أبرز اقتصادات العالم من خلال شبكات المال والأعمال، وعبر تدفقات الاستثمار والتجارة".

وتابع قائلاً: "سيمتلك بنك أبوظبي التجاري عقب هذه الصفقة الحجم والخبرات اللازمة لأداء دور محوري في دعم المرحلة التالية من مسيرة التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن خلال تسخير النجاحات السابقة في سبيل إنشاء مؤسسة مصرفية أقوى، تركزّ على تحقيق أفضل أداءٍ ممكن وتقديم تجربة مصرفية متميّزة للعملاء، سيواصل البنك المدمج الارتقاء بمعايير القطاع المصرفي في الدولة والمساهمة في دعم مسيرة تطور إمارة أبوظبي كمركز عالمي للمال والأعمال".

وأضاف: "وأنتهز هذه الفرصة للتعبير عن تقديرنا وامتناننا العميق لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم إمارة أبوظبي (حفظه الله) وإلى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وإلى سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة وإلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لدعمهم المستمر لبنك أبوظبي التجاري وجهودهم المخلصة لتطوير وتنمية اقتصاد الدولة".

من جانبه، قال السيد علاء عريقات، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي التجاري وعضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي المُعيّن: "تمثّل هذه الصفقة علامةً فارقةً وخطوةً واثقة نحو إنشاء مؤسسة مالية جديدة تتمتّع بإمكانات أقوى ومرونة أكبر وسجل حافل بالنجاحات في قطاعي الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية. وانطلاقاً من قاعدتها الواسعة والمتنوّعة من العملاء، ستركّز المجموعة المصرفية الجديدة على الاستفادة من فرص الأعمال المتاحة في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار استراتيجيتها للنمو، والتي تتمحور حول تلبية احتياجات عملائها والارتقاء بتجربتهم المصرفية، مع حضور دولي مدروس. كما سيسهم النطاق الأوسع والكفاءة الأعلى للبنك الجديد في تعزيز إمكاناته الاستثمارية وتطوير خدماته وكفاءاته البشرية بهدف زيادة حصته السوقية. وعلاوة على ذلك، سندعم عملياتنا التشغيلية بمعايير أقوى من حيث الحوكمة الرشيدة والامتثال وإدارة المخاطر، بما يضمن استمرار البنك في لعب دوره المهم باعتباره أحد محرّكات الاستقرار والنمو الاقتصادي بالدولة".

وأضاف: "يتمتّع بنك أبوظبي التجاري بكافة الإمكانات التي تؤهله للمساهمة في دعم تحقيق الرؤية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والمشاركة بشكل فعال في دفع عجلة النمو والتنويع الاقتصادي فيها. وإننا نتطلع قدماً إلى إنشاء مؤسسة مصرفية أكثر ازدهاراً مؤهلة للنمو في ظل بيئة اقتصادية سريعة التطور، مع العمل على تحقيق قيمة مستدامة للعملاء والموظفين والمستثمرين والمجتمع الذي نعمل فيه، على حدّ سواء".

منهجية الصفقة

البعد الاستراتيجي

سيشكّل الاندماج المقترح مؤسسة مصرفية رائدة تلعب دوراً محورياً في المشهد الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مدعومة بميزانية عمومية قوية ستضعها في مكانة مميّزة مما سيعزّز قدرتها على مواجهة التحديات التي قد تنتج عن تأثيرات الاقتصاد العالمي بشكل عام.

ومن شأن الارتقاء بمستوى الإنتاجية وتحقيق وفورات واسعة النطاق الإسهام في تحسين ربحية البنك المُدمج وبالتالي تعزيز التنافسية ضمن محفظته من المنتجات والخدمات المقدّمة للعملاء من الأفراد والمؤسسات، بما في ذلك الحلول المصرفية التقليدية أو الإسلامية.

كما ستسهم هذه الصفقة في توسيع نطاق تمويل العملاء وإيجاد القدرات اللازمة على نحو سريع للاستثمار بكفاءة عالية في محركات النمو المستقبلي، مثل أنظمة الامتثال والتحول الرقمي والأمن الإلكتروني وشبكة فروع متطورة.

وسجّلت البنوك الثلاثة نموّاً متواصلاً على مدار العشرة أعوام السابقة، محققةً زيادةً متراكمةً في قاعدة العملاء والأصول. وستسهم هذه الصفقة في تعزيز كفاءات التكاليف خلال السنوات القادمة. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة خفض التكاليف الناجمة عن الصفقة 615 مليون درهم إماراتي (167 مليون دولار أمريكي) سنوياً على أساس معدل تكلفة العمليات، أي ما يعادل حوالي 13% من قاعدة التكاليف المجمّعة للبنوك الثلاثة[4]، وهو ما يفوق المعدّل القياسي العالمي للصفقات المحلية المشابهة، والذي يتراوح بين 8% و10%. ومن المتوقع أن تتحقق هذه الفوائد على مدار سنتين الى ثلاث سنوات.

فضلاً عن ذلك، تمتلك الصفقة إمكانيات كبيرة لتحقيق قيمة مضافة للمساهمين، حيث من المتوقع أن تحقق زيادةً في أرباح أسهم مساهمي البنوك الثلاثة في وضع مستقر، وأن يسجّل البنك المُدمج عائداً مجدياً على الأسهم والأصول.

الفوائد المالية لصفقة الاندماج

سيستفيد البنك المدمج من ميزانية عمومية قويّة ومعايير متينة للأداء المالي، مع وصول أفضل لأسواق رأس المال وسيستوفي الوضع المالي للبنك الجديد المعايير التنظيمية وفقاً لاتفاقية بازل 3 الخاصة برأس المال.

وستكون الهيكلية التمويلية للبنك المدمج متنوّعة، حيث تصل نسبة إيداعات العملاء المفترضة إلى 75% من إجمالي التمويلات، بما في ذلك قاعدة قوية ومنخفضة التكاليف للحسابات الجارية وحسابات التوفير تبلغ قيمتها 96 مليار درهم إماراتي، بينما يبلغ معدّل تمويلات الشركات نسبة 18% من الإجمالي، كما في 30 سبتمبر 2018. كما سيمتلك البنك الجديد نسبة جيدة لصافي القروض إلى الودائع المفترضة تبلغ 96.5%، كما في 30 سبتمبر 2018.

وستحافظ معايير الربحية في البنك على مستوياتها القوية، حيث يبلغ المعدّل المفترض للتكلفة إلى الدخل 36.1%[5]، كما في 30 سبتمبر 2018، مع إمكانية كبيرة للاستفادة من الفرص الكبيرة لخفض التكلفة، ومعدل عائد مجدي متوقع على متوسط حقوق المساهمين. كما سيبلغ صافي هامش الفائدة المفترض للبنك المدمج نسبة 3.0%[5].

---

[4] **المصدر**: المعلومات المقدمة في العروض التقديمية للمستثمرين والتقارير السنوية

[5] **المصدر**: بيانات الشركة كما في 30 سبتمبر 2018 وبيانات الدخل السنوي. تم استبعاد العمليات المتبادلة بين الشركات المندمجة في البيانات المالية الأولية المفترضة لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال. البيانات السنوية لإجمالي صافي الفائدة ودخل التمويل الإسلامي ومتوسط الفائدة على العائد على الأصول

الأولويات الاستراتيجية

سيتمتّع البنك المدمج بقاعدة متنوّعة من المنتجات والعملاء، وستمثّل القروض المصرفية للمؤسسات والشركات 75%[6] من إجمالي محفظة القروض للبنك، بينما ستبلغ حصّة قروض العملاء من الأفراد 25%، كما في 30 سبتمبر 2018.

وسيستفيد البنك الجديد من الفرص الجديدة الناجمة عن الاقتصاد المتنوّع لدولة الإمارات العربية المتحدة، ليتمكّن بذلك من تعزيز مكانته في السوق عبر تقديم أفضل تجربة للعملاء.

وستقدّم مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك المدمج، والتي تُعدّ ثاني أكبر مقدّم لخدمات تمويل الأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة[7]، مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتميّزة، مدعومة بسياسة ناجحة قائمة على تلبية احتياجات العملاء وتقديم مستوى خدمة متميّزة من خلال القنوات الرقمية المتطوّرة للبنك وعبر شبكة فروعه الواسعة.

وستشكّل المجموعة المصرفية الجديدة ثالث أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحصة سوقية تبلغ 13%[7]، في حين سيستفيد عملاؤه من مجموعة متميّزة من الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وسيتمكّن البنك المدمج، مدعوماً بميزانية أكبر وأقوى، من توسيع نطاق خدماته في تقديم حلول تمويل للعملاء من الشركات الكبرى والمتنامية. ومن شأن اندماج قاعدة العملاء من المؤسسات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الثلاثة أن يفتح آفاقاً جديدةً من الفرص أمام البنك الجديد وتقديم خدمات مالية شاملة وتوسيع علاقاته عبر المنتجات المتطوّرة، بدايةً بالحلول التمويلية المهيكلة ومروراً بخدمات المعاملات المصرفية وصولاً إلى خدمات الخزينة والاستثمار. وسيعتمد البنك المدمج على منصّة إدارة نقدية متطوّرة من شأنها أن تعزّز قدرته على جذب إيداعات حسابات التوفير والحسابات الجارية.

وستكون الحوكمة الرشيدة عاملاً أساسياً في خلق قيمة مستدامة لكافة الأطراف المعنية، كما سيواصل البنك مزاولة أعماله وفقاً لمنهجية منضبطة في إدارة المخاطر وتغير الأسعار وإدارة الانكشاف والتركّز في أعمال التمويل المصرفي، كما سيقوم الفريق الإداري بالتركيز على الامتثال الصارم بأفضل الممارسات العالمية المتّبعة في القطاع المصرفي.

سيوفّر البنك المدمج فرصاً واعدة لنمو فريق العمل لديه في بيئة مشجّعة، ترتكز بشكل كبير على تحفيز ومكافأة الموظفين الذين يضعون مصلحة عملائهم في مقدّمة أولوياتهم.

ستدعم هذه الصفقة توسيع نطاق الاستثمار في برامج بناء القدرات واكتساب المهارات وتطوير قاعدة الموظفين المتنوعة للغاية، كما سيسهم البنك في تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز مالي رائد، من خلال تشجيع الكفاءات الإماراتية على دخول قطاع الخدمات المالية ومساعدتهم على الحصول على التدريب والتعليم اللازمين لتحقيق التقدّم الوظيفي.

الأحكام الخاصة بصفقة الاندماج

سيتم تنفيذ الاندماج بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بموجب المواد المتعلّقة من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية (قانون الشركات). وبشرط استيفاء شروط الاندماج، سيتم عند تاريخ نفاذ الاندماج تحويل أصول والتزامات بنك الاتحاد الوطني إلى بنك أبوظبي التجاري لقاء إصدار أسهم جديدة في بنك أبوظبي التجاري

---

[6] **المصدر**: بما في ذلك الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية والمؤسسات المالية

[7] **المصدر**: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وبيانات الشركة كما في 30 سبتمبر

لصالح مساهمي بنك الاتحاد الوطني. وبتاريخ نفاذ الاندماج، سيصبح مساهمو بنك الاتحاد الوطني مساهمين في بنك أبوظبي التجاري وسيتم إلغاء إدراج أسهم بنك الاتحاد الوطني من التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

وسيتم بمقتضى الاندماج بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني إصدار أسهم جديدة في بنك أبوظبي التجاري لصالح مساهمي بنك الاتحاد الوطني بمعدل 0.5966 سهماً في بنك أبوظبي التجاري مقابل كل سهم كانوا يمتلكونه في بنك الاتحاد الوطني، أي ما مجموعه 1,641,546,697 سهماً جديداً سيتم إصدارها لصالح مساهمي بنك الاتحاد الوطني. ويقدّم معدل تبادل الأسهم علاوةً لمساهمي بنك الاتحاد الوطني بنسبة 0.6% بناءً على أسعار إقفال الأسهم في آخر يوم للتداول (28 يناير 2019)، كما يوفّر علاوةً بنسبة 13.7% بناءً على متوسّط أسعار الأسهم قبل الإعلان عن الصفقة في السوق[8].

وسيقوم الكيان الناتج عن اندماج بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بالاستحواذ على مصرف الهلال مقابل 1 مليار درهم إماراتي، وذلك عبر إصدار أدوات مالية قابلة للتحويل الإلزامي، يمكن تحويلها إلى ما يصل إلى 117,647,058 سهم في بنك أبوظبي التجاري لصالح مجلس أبوظبي للاستثمار بعد اكتمال عملية الاندماج القانوني.

وعقب اكتمال صفقة الاندماج بين بنك أبوظبي التجاري بنك الاتحاد الوطني، واستحواذ الكيان المدمج على مصرف الهلال، ستبلغ حصّة حكومة أبوظبي، من خلال مجلس أبوظبي للاستثمار، نسبة 60.2% من أسهم البنك المدمج، فيما ستبلغ حصّة المساهمين الآخرين في بنك أبوظبي التجاري نسبة 28.0%، والمساهمين الآخرين في بنك الاتحاد الوطني نسبة 11.8%.

الشروط الخاصة بصفقة الاندماج والإجراءات الواجب على المساهمين اتباعها

إلى جانب شروط أخرى، يخضع الاندماج بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني للشروط التالية، التي تم الوفاء بها (أو حيثما أمكن تطبيقها أو الاستغناء عنها):

1. إصدار قرار بالموافقة على الاندماج بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني وبعض القضايا الملحقة بذلك من قِبل المساهمين الذين يحقّ لهم التصويت في اجتماع الجمعية العمومية لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني على التوالي
2. الحصول على كافة الموافقات اللازمة لتنفيذ الاندماج، والتي تم تحديدها من قِبل مجلسي إدارة بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني (بما في ذلك الحصول على الموافقات المطلوبة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والجهات التنظيمية الأخرى)، و
3. جميع الشروط المتعلّقة باكتمال الاستحواذ على مصرف الهلال يتمّ الوفاء بها أو الاستغناء عنها (فيما عدا الشروط الخاصة بإصدار شهادة هيئة الأوراق المالية والسلع الخاصة باعتماد اندماج بنك أبوظبي التجاري).

وسيتم إرسال تفاصيل إضافية عن اجتماع الجمعية العمومية لكل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني، إلى مساهمي بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني، في الوقت المناسب، ضمن نشرة المساهمين التي سيتم إصدارها بالتزامن مع الصفقة.

وبعد استيفاء الشروط الواردة أعلاه بخصوص الاندماج بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني، سوف يتقدّم مجلس الإدارة كل من بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني بطلب إلى هيئة الأوراق المالية والسلع، للحصول على شهادة بالموافقة على الاندماج، والخطوات المطلوبة لتنفيذ الاندماج، وزيادة رأسمال بنك أبوظبي التجاري، وإجراء التعديلات اللازمة على النظام الأساسي لبنك أبوظبي التجاري (شهادة هيئة الأوراق المالية والسلع). من المتوقع، بعد استيفاء هذه الشروط، أن يصبح الاندماج بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني نافذاً خلال النصف الأول من عام 2019. ويعدّ هذا الموعد تاريخاً إرشادياً وقابلاً للتغيير.

[8] كما في 2 سبتمبر 2018، تم تعديلها بناءً على زيادة سعر سهم بنك أبوظبي التجاري منذ الإعلان عن الصفقة المحتملة في السوق

إلى جانب شروط أخرى، تخضع صفقة استحواذ البنك المدمج على مصرف الهلال للشروط التالية، التي تم الوفاء بها (أو الاستغناء عنها):

1. الحصول على كافة الموافقات اللازمة لتنفيذ الاستحواذ، والتي تم تحديدها من قِبل مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري ومصرف الهلال (بما في ذلك الحصول على الموافقات المطلوبة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والجهات التنظيمية الأخرى)، و
2. إصدار شهادة الاعتماد من هيئة الأوراق المالية والسلع.

من المتوقع، بعد استيفاء هذه الشروط، أن يصبح استحواذ البنك المدمج على مصرف الهلال نافذاً عقب اكتمال عملية الاندماج بين بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني. ويُعدّ هذا الموعد تاريخاً إرشادياً وقابلاً للتغيير.

المستشارون

تم تعيين بنك "باركليز" وشركة "آلن آند افري إل إل بي" وشركة "كي بي إم جي" كمستشار مالي ومستشار قانوني ومستشار محاسبة، لدى بنك أبوظبي التجاري، على التوالي.
وتم تعيين بنك "جي بي مورغان" وشركة "كليفورد تشانس" و"إرنست آند يونج" كمستشار مالي ومستشار قانوني ومستشار محاسبة، لدى بنك الاتحاد الوطني، على التوالي.
وتم تعيين "فريشفيلدز بروكهاوس درينجر" كمستشار قانوني و"ديلويت" كمستشار محاسبة لدى مصرف الهلال.
للاطلاع على جميع التفاصيل الخاصة بصفقة الاندماج، يتعين على المستثمرين الرجوع إلى نشرة المساهمين والتي سيتم إصدارها في الوقت المناسب.

نبذة عن بنك أبوظبي التجاري

تأسس بنك أبوظبي التجاري عام 1985 كشركة مساهمة عامة في إمارة أبوظبي. وبتاريخ 30 سبتمبر 2018 كان عدد موظفي البنك يزيد على 5000 موظف يمثلون 84 جنسية يخدمون قاعدة عملاء البنك من الأفراد والشركات من خلال شبكة فروع محلية تضم 50 فرعاً وفرعين لخدمات ومبيعات "سيمبلي لايف" و4 مراكز للخدمات المصرفية الرقمية "يوبنك" في الإمارات العربية المتحدة وفرعين في الهند وفرع في جيرسي ومكتب تمثيلي في لندن وسنغافورة. وكما بتاريخ 30 سبتمبر 2018 يبلغ إجمالي أصول البنك 273 مليار درهم.
يُعتبر بنك أبوظبي التجاري أحد البنوك الرائدة في دولة الإمارات وذلك من خلال تقديمه لمجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية المتطورة والأنشطة المتميزة في مجالات عديدة منها، الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والأعمال المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية وإدارة النقد والاستثمارات المصرفية والخدمات الاستشارية للشركات وصرف العملات الأجنبية ومشتقات الأوراق المالية وخدمات الصيرفة الإسلامية وتمويل المشاريع وإدارة العقارات والاستثمارات الاستراتيجية.
تمتلك حكومة أبوظبي 62.52% من رأسمال البنك من خلال مجلس أبوظبي للاستثمار. وأسهم بنك أبوظبي التجاري مدرجة ويتم تداولها في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وبتاريخ 30 سبتمبر 2018 كانت الرسملة السوقية للبنك تبلغ 42 مليار درهم.

نبذة عن بنك الاتحاد الوطني

يعد بنك الاتحاد الوطني احد البنوك الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تأسس البنك كشركة مساهمة عامة في العام 1982 ويقع مقره الرئيسي في أبوظبي، كما أنه البنك الوحيد الذي يمتلك مساهمين من حكومتي أبوظبي ودبي. ولدى البنك شبكة واسعة من الفروع تضم نحو 75 فرعاً منتشرة في مختلف أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد وسع البنك نطاق تواجده الإقليمي والدولي ليصل إلى كل من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي العام 2017، أصبح بنك الاتحاد الوطني أول بنك من دولة الإمارات العربية المتحدة يفتتح فرعاً رسمياً له في الصين.

يوفر بنك الاتحاد الوطني باقة واسعة من الحلول المصرفية والمالية التي تلبي احتياجات العملاء المتنوعة على اختلاف أشكالها، بدءاً من المتطلبات الخاصة بالأفراد وصولاً إلى احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة وكبرى الشركات والمؤسسات. ويتم تداول أسهم بنك الاتحاد الوطني في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وفي سبتمبر من العام 2018، بلغ

عائد العمليات التشغيلية للبنك 2.645 مليار درهم وبلغت نسبة كفاية رأس المال 19.8% فيما بلغ إجمالي الأصول 105 مليار درهم.

نبذة عن مصرف الهلال

تأسس مصرف الهلال في عام 2007 من قبل مجلس أبوظبي للاستثمار، كمصرف إسلامي مملوك كلياً لحكومة أبوظبي، من خلال مجلس أبوظبي للاستثمار، ومقره بالعاصمة أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، برأس مال مصرح به يبلغ 4 مليارات درهم إماراتي، ورأس مال مدفوع بقيمة 3.5 مليار درهم. ويقدّم المصرف مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للأفراد والشركات، وخدمات الخزينة المصرفية وإدارة الثروات. ويتمتع المصرف بتصنيفات ائتمانية قوية طويلة الأجل هي A2 من موديز وA+ من فيتش على التوالي. ويملك المصرف 17 فرعاً في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة و3 فروع في كازاخستان، يقدم من خلالها خدمات رقمية تعزز أدائه. ولقد تم تصنيف مصرف الهلال كأكثر المصارف الإسلامية أماناً في الخليج من قبل جلوبل فاينانس في عامي 2016 و2017.

معلومات إضافية

لمزيد من المعلومات فيما يخصّ المستثمرين والمجتمع المالي ووسائل الإعلام والعملاء، يرجى زيارة الموقع المخصّص للصفقة على www.beyondambition.com والذي سيتم تحديثه بشكل دوري ليتضمنّ أية معلومات إضافية مع تقدّم سير عملية الاندماج.

معلومات الاتصال

لعلاقات المستثمرين، يرجى التواصل مع:

بنك أبوظبي التجاري
دنيس كاووكي
adcbir@adcb.com

بنك الاتحاد الوطني
راجيش أرورا
Rajesh.Arora@unb.ae

مصرف الهلال
عدنان بدر الدين ميثاني
Amithani@alhilalbank.ae

للاتصال المؤسسي، يرجى التواصل مع:

بنك أبوظبي التجاري
د. مجدي عبد المهدي
majdi.a@adcb.com

بنك الاتحاد الوطني
شريف البطوطي
sherif.elbattouty@unb.ae

مصرف الهلال
سلطان المدفع
salmidfa@alhilalbank.ae

للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:

مجموعة برنزويك
adbankmerger@brunswickgroup.com
جودي عيسى
+971 (0) 56 174 6070

IMPORTANT NOTICES

Shareholders in ADCB and UNB should not exercise voting rights at the general assembly meeting of ADCB or the general assembly meeting of UNB respectively, except on the basis of information in the shareholder circular to be published in due course in connection with the transaction (the Shareholder Circular). The Shareholder Circular will include a discussion of certain risk factors which should be taken into account when considering whether to vote in favour of the resolutions to be considered at the ADCB and UNB general assembly meetings to be convened to approve the transaction and certain related matters.

Instructions to shareholders of ADCB and UNB as to how to attend and vote in respect of the transaction at the general assembly meetings will be contained in the Shareholder Circular and in the Chairmen's letter (the Chairmen's Letter) to be posted to shareholders in due course. The Shareholder Circular will be available to view in due course at each of ADCB's and UNB's websites, adcb.com and unb.com respectively or, alternatively, hard copies of the Shareholder Circular will be available (without charge) from the offices of each of ADCB (in the case of ADCB shareholders) and UNB (in the case of UNB shareholders).

The following documents will be sent to shareholders of ADCB and UNB: the Chairmen's Letter (which will include the notice of the general assembly meeting of ADCB to be convened for the purpose of, amongst other things, approving the transaction (the ADCB GAM) and the notice of the general assembly meeting of UNB to be convened for the purpose of, amongst other things, approving the transaction (the UNB GAM)) and a form of proxy in respect of the ADCB GAM (in the case of ADCB shareholders) or the UNB GAM (in the case of UNB shareholders).

This announcement is not intended to and does not constitute, or form part of, an offer to acquire, issue or sell or an invitation to acquire, subscribe for or sell any securities or the solicitation of any vote or approval in any jurisdiction in connection with or pursuant to the transaction or otherwise, nor will there be any acquisition, issue, sale, subscription or transfer of the securities referred to in this announcement in any jurisdiction, in contravention of applicable law or regulation. The Shareholder Circular will contain the full terms and conditions of the transaction, including details of how to vote at the ADCB GAM and the UNB GAM. Any vote or other response to the transaction should be made only on the basis of such document.

The publication or distribution of this announcement in jurisdictions other than the UAE may be restricted by law and/or regulation and therefore any persons who are subject to the laws and regulations of any jurisdiction other than the UAE should inform themselves about, and observe, any applicable requirements. Any failure to comply with the applicable requirements may constitute a violation of the laws and/or regulations of any such jurisdiction.

Nothing contained in this announcement is intended to be or shall be deemed to be a forecast, projection or estimate of the future financial performance of ADCB, UNB or Al Hilal Bank and no statement in this announcement should be interpreted to mean that earnings per share for current or future financial periods of ADCB, UNB or Al Hilal Bank will necessarily match or exceed historical published earnings per share.

Neither the content relating to the merger on ADCB's website or UNB's website or any other website, nor the content of any website accessible from hyperlinks on any of such websites is incorporated into, or forms part of, this announcement.

Barclays Bank PLC, acting through its Investment Bank ("Barclays"), which is authorised by the Prudential Regulation Authority and regulated in the United Kingdom by the Financial Conduct Authority and the Prudential Regulation Authority, and which is regulated in the Dubai International Financial Centre by the Dubai Financial Services Authority, is acting exclusively as financial adviser to ADCB and for no one else in connection with the merger of ADCB and UNB and the acquisition of Al Hilal Bank ("Transaction") and will not be responsible to anyone other than ADCB for providing the protections afforded to clients of Barclays nor for

providing advice in relation to the Transaction, the content of this announcement or any other matter referred to in this announcement.

J.P. Morgan Securities plc ("J.P. Morgan") which is authorized by the Prudential Regulation Authority and regulated in the United Kingdom by the Financial Conduct Authority and the Prudential Regulation Authority is acting exclusively as financial adviser to UNB and for no one else in connection with the transaction and will not be responsible to anyone other than UNB for providing the protections afforded to clients of J.P. Morgan or for providing advice in relation to the transaction, the content of this announcement or matters referred to in this announcement. JPMorgan Chase Bank N.A Dubai Branch is regulated by the Dubai Financial Services Authority.

CAUTIONARY NOTE REGARDING FORWARD-LOOKING STATEMENTS

This announcement contains certain forward-looking statements with respect to ADCB, UNB and Al Hilal. These forward-looking statements can be identified by the fact that they do not relate only to historical or current facts. Forward-looking statements often use words such as "anticipate", "target", "expect", "estimate", "intend", "plan", "will", "goal", "believe", "aim", "may", "would", "could" or "should" or other words of similar meaning or the negative thereof. Forward-looking statements in this announcement include, without limitation, statements relating to the following: (i) preliminary synergy estimates, expenses, financial conditions and future prospects; (ii) business and management strategies and the expansion and growth of the operations of the bank (ADCB); and (iii) the transaction, the issue of the new ADCB shares, related matters and the dates on which events are expected to occur.

These forward-looking statements involve known and unknown risks, uncertainties and other factors which may cause the actual results, performance or achievements of any such person, industry results, strategies or events, to be materially different from any results, performance, achievements or other events or factors expressed or implied by such forward-looking statements. Many of the risks and uncertainties relating to forward-looking statements are beyond ADCB, UNB's and Al Hilal Bank's ability to control or estimate precisely, such as future market conditions and the behaviours of other market participants, and therefore undue reliance should not be placed on such statements. Forward-looking statements are not guarantees of future performance. They have not, unless otherwise indicated, been reviewed by the auditors of ADCB, UNB or Al Hilal Bank. Forward-looking statements are based on numerous assumptions, including assumptions regarding the present and future business strategies of ADCB, UNB, Al Hilal Bank and the environment in which each will operate in the future. All subsequent oral or written forward-looking statements made by or attributable to ADCB, UNB, Al Hilal Bank or any persons acting on their behalf are expressly qualified in their entirety by the cautionary statement above.

More information about such risks and uncertainties will be included in the Shareholder Circular.

None of ADCB, UNB or Al Hilal Bank assume any obligation to, and do not intend to, update any forward-looking statements, except as required pursuant to applicable law and regulation.